كلمة التحرير

بهذا العدد "العشرين"، تختتم مجلة "إسلامية المعرفة" سنتها الخامسة من عمرها المديد، إن شاء الله. ولعلّ من المفيد في هذا المقام أن نذكّر قراءَنا الأعزاء بمضمون الرؤية العامة للمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الذي جعل من رسالة "إسلامية المعرفة" وشعارها علَمَاً على جهوده، وجعل من مجلته "إسلامية المعرفة " لساناً لبيان مضمونها.

تنطلق الرؤية التأسيسية للمعهد، ومشروعه في إسلامية المعرفة، ومجلته "إسلامية المعرفة"، من الإسلام باعتباره "الدين" الذي رضيه الله للإنسان في ختام موكب النبوات، وباعتبار هذا الدين "نظام حياة" للفرد والجماعة والبشرية. وعلى هذا الأساس تم تحديد رسالة المعهد في الإسهام في مهمة إصلاح الفكر الإسلامي ومناهجه، لتمكين الأمة من استعادة هويتها الحضارية، وإبلاغ رسالتها الإنسانية، وتحقيق حضورها العالمي، ومن ثم الإسهام في مسيرة الحضارة البشرية وتوجيهها بهداية الوحي الإلهي.

وقد اعتبر المعهد هذه المهمة –الإصلاح الفكري والمنهجي– ميداناً واحداً من ميادين العمل على بناء المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر، ووجه خطابه في هذا الميدان إلى العلماء والمفكرين والباحثين، ونخبة المثقفين في الأمة. لكن المعهد، مع تأكيده على مهمة النخبة المشروع الحضاري، فإنّه أكّد في الوقت نفسه على أن إنجاز المشروع هو إنجاز الأمة بفئاتها كافة؛ لذلك فإن التواصل والتفاعل مع هموم الأمة وقضاياها كان حاضراً في منطلقات التخطيط للإصلاح الفكري والمنهجي، الذي يتولاه المعهد. وقد اهتمت أدبيات المعهد في المرحلة السابقة، بمحاولة بناء الرؤية الإسلامية الشمولية والمنظور الكلي، الذي يعد منطلقاً للمشروع الحضاري الإسلامي الشامل، أو لأي ميدان من ميادين هذا المشروع. فهذه الرؤية الكلية ضرورية لتوسيع إطار التفكير المشترك بين فئات الأمة وأفرادها، وتعميق الوعي على أوجه التكامل والتناصر بين العاملين في ميادين الإصلاح المختلفة، وهي ضرورية لتحديد عناصر خصوصية الأمة وتميزها أو عناصر اشتراكها مع الأمة الأخرى في القيم والأهداف الإنسانية العامة، وضرورية كذلك لتوضيح الفرص والتحديات التي تجدها الأمة أمامها، في علاقاتها بواقعها وواقع العالم والأمم من حولها.

وقد تمثلت محاولات بناء هذه الرؤية الكلية في برامج المعهد ونشاطاته ومحاوره البحثية الأربعة. ويتعلق الأول منها بالنظام المعرفي الإسلامي، والمنهجية الإسلامية في تشغيل هذا النظام، في عمليات تقييم المعرفة الإنسانية المعاصرة، وعمليات توليد المعارف الجديدة. أما المحاور الثلاثة الأخرى فهي مرتبطة ارتباطاً عضوياً مع هذه الرؤية الحاكمة؛ كما أنها أساس في تطويرها؛ حيث يتوجه المحور الثاني إلى منهجية التعامل مع المصادر الإسلامية (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، والثالث إلى منهجية التعامل مع التراث الإسلامي والإنساني، وأما المحور الرابع فيتعلق بالمنهجية اللازمة لفهم واقع الأمة وواقع العالم والتعامل مع هذا الواقع.

كانت هذه المحاور الأربعة في المرحلة السابقة هيكلاً عاماً للبرامج البحثية والنشاطات العملية التي تولاها المعهد. ويشعر العاملون في المعهد اليوم أن هذه الأهداف ما تزال إطاراً مرجعياً في برامجه وخططه المستقبلية، وأن الإنجاز المطلوب لا يتوقع أن يكون عملاً نهائياً يحسم قضايا التفكير، بحيث ينصرف الاهتمام عنها إلى غيرها، بل هو جهد متصل يرتقي بالعقل المسلم يوماً بعد يوم، وجيلاً بعد جيل، وقرناً بعد قرن، باتجاه الآفاق المطلقة والممتدة للوحي الإلهي ومقاصده.

واضح من ذلك أن "إسلامية المعرفة" هي منهجية في التفكير، ومنهجية في البحث، ومنهجية في التعامل، وأن مرجعيتها التأسيسية هي القرآن الكريم تدور معه حيث يدور والسنة النبوية، باعتبارها بياناً للقرآن الكريم. أما التراث الإسلامي فيما وراء القرآن والسنة، فهو الخبرة التاريخية لعلماء الأمة وأجيالها، في فهمها للنص وتعاملها معه، وفهمها للواقع وتعاملها معه، في ضوء النص؛ وأما التراث الإنساني المعاصر فهو جزء من الواقع المعاصر الذي يلزم النظر فيه، والتعامل سلباً وإيجاباً، بمنهجية تحليلية نقدية تتصف بالموضوعية والأمانة.

فالمنهجية الإسلامية إذن ومرجعيتها القرآنية هي التي تحكم نظرنا في المعرفة القائمة وتزودنا بأدوات تقييمها، وبأساليب توليد المعارف الجديدة.

وإسلامية المعرفة إذن هي اجتهاد وتجديد في فهم النصّ؛ واستيعاب وتجاوز للتراث والواقع، باتجاه القيم القرآنية الحاكمة:

- التوحيد (إيماناً بالله سبحانه وسعياً لهدايته).
- والعمران (سعياً لبناء الحضارة في الأرض وتسخير إمكاناتها ومواردها لخلق الله).
- والتزكية (تهذيباً وترقية لفكر الإنسان ومشاعره وسلوكه، أملاً في رضوان الله في الحياة الأخرى).

إسلامية المعرفة إذن ليست إضافة آية هنا أو حديث هناك إلى المعارف الإنسانية السائدة اليوم، لتحويلها من معرفة كافرة إلى معرفة مسلمة؛ وهي ليست تأصيلاً لهذه المعارف المعاصرة بالبحث عن جذورها في التراث الإسلامي لتأكيد سبق المسلمين إلى المعرفة وأفضليتها على غيرها في ميادينها (منهج المقارنات)؛ وهي ليست كذلك إلغاءً لهذه المعارف المعاصرة وحكماً ببطلانها كلّها، من أجل البدء بتوليد المعارف الإسلامية الجديدة من نقطة الصفر، منطلقين من القرآن الكريم باعتباره تفصيلاً لكل شيء، وما فرط الله من شيء فيه.

وقد كانت هذه الرؤية تمثل الطموح الذي يسعى المعهد إلى تحقيقه والتحرك في اتجاهه، لكن الواقع العملي يبين أن الإصلاح الفكريّ يتحدّد، في كثير من الأحيان، بقدرة النخبة المثقفة من العلماء والباحثين على تطوير أنفسهم؛ من حيث اختبار سلامة المنطلقات، وبلورة منهجية العمل، وتوجيه الجهود نحو الأولويات. كما كشف الواقع أيضاً أن ثمة تعثراً شديداً في عملية التطوير هذه، وبطأً مماثلاً في انتقال أثره إلى الأجيال الجديدة من المفكرين والباحثين المسلمين، سواءً في مجالات الفكر العام، أو في المجالات المعرفية المتخصصة المختلفة.

كان ذلك هو البعد الأول لرؤية المعهد–الرؤية التأسيسيّة، وهنا يحين المقام لبيان البعد الثاني من هذه الرؤية، وهي رؤية تشخيصية تحاول فهم واقع النخبة المثقفة وأسباب عجزها عن قيادة التغيير والنجاح في جهود الإصلاح. وقد سبق للمعهد في هذا المجال أن أشار إلى مشكلتين ربما تعنيان في فهم واقع المجتمع الإسلامي، والقوى المؤثرة فيه، واتجاهات تأثيرها. المشكلة الأولى هي انفصال القيادة السياسية عن القيادة الفكرية والعلمية بعد عهد النبوة والخلافة الراشدة؛ الأمر الذي ترك أثره فيما بعد بدرجات متفاوتة من عصر إلى آخر؛ حتى إذا وقع المجتمع المسلم تحت السيطرة الاستعمارية، ظهرت المشكلة الثانية التي تمثلت بإعمال

الانفصال مرة أخرى في نظام التعليم المدني والديني، واستمر هذا الانفصال في مجتمعات المسلمين، بعد الاستقلال وحتى اليوم. ومع أن جهوداً مقدرة قد بُذلت في بعض المجتمعات الإسلامية لتحقيق التكامل بين النظامين، فإنّ القيادات السياسية المثقفة بالثقافة العلمانية أعاقت، في خططها، فاعلية التوجه الديني، وهمشت آثاره، واستأثرت بنظم التوجيه العام وأجهزته التي تتحكم في تشكيل شخصية الفرد، في جميع مراحل نموه، وتتحكم في ملامح الثقافة والأعراف التي تسود المجتمع، وفي متطلبات الحياة ومعايير العمل. ولعل ذلك يوضح كيف تضغط كل هذه الظروف في اتجاهات بعيدة عما يؤمله دعاة الإصلاح، ويسهم في تفسير العجز عن تحقيقه.

وإذا كانت الرؤية التأسيسية تضع الأصول، والرؤية التشخيصية تفسّر الواقع، فإنّ البعد الثالث يتعلق بالرؤية العلاجية لوضع الحلول، التي تعمل على التقدم نحو الطموح. ولعلّ سلسلة الإحباطات التي أصابت العقل المسلم نتيجة فشل كثير من الجهود الإصلاحية على مختلف المستويات، تلحُّ الآن على التوجه إلى حشد قدر كبير من الطاقات نحو بلورة منهجية تربوية قادرة على صياغة الشخصية الإسلامية ببعديها النفسي والعقلي، بحيث تكون فاعلة ومؤثّرة، وقادرة على الأداء والإنجاز الحضاري الإسلامي. ويمكن أن يتسع مجال المنهجيّة التربويّة المطلوبة، بحيث يتحدد فيها موقع كل مرحلة من مراحل نشأة الفرد منذ الطفولة المبكرة، والمتطلبات التربوية لكل مرحلة، ويتضح كذلك كيف يتم تكوين شخصية الفرد وإعادة تشكيلها ودعم مقوماتها وصقل خصائصها، وموقع البيئات التربوية المتعددة في الأسرة والمدرسة والجامعة، ومؤسسات الإعلام والتوجيه الأخرى في ذلك كله.

فإذا كانت العناصر المهمة من شخصية الفرد يتم تشكيلها في مرحلة مبكرة من طفولته، فكيف يمكن توفير البيئة التربوية الصالحة لهذا التشكيل حيث يتحكم فيها المحضن التقليديّ للطفولة النظام الأسري الخاص، والمحضن الكبير الأكثر أهمية في هذه الأيام النظام الإعلاميّ وأجهزته نافذة التأثير؟!

وإذا كانت شخصية الطفل قد تم تكوين عناصرها الأساسية على هذا النحو، فكيف يمكن للنظام التعليمي المدرسي المحافظة على هذه العناصر أو تطويرها وترشيدها وصقلها، إذا لم تتوافر برامج الإعداد والتدريب المناسبة للمعلمين والمديرين والموجهين وغيرهم في النظام التعليمي المدرسي؟!

وماذا عن دور النظام التعليميّ الجامعيّ الذي يتحمل مسؤولية كبيرة اليوم في إعداد– أو إعادة إعداد– الكثير من الآباء والأمهات والمعلمين والمعلمات والمتخصصين في جوانب العمل التربوي؟! وهل يمكن لهذا النظام الجامعي أن يستدرك إنجازها ما لم يتم إنجازه في المراحل السابقة؟! وهل يملك أن يقود عمليات الإصلاح والتغيير، في ضوء مسؤولياته في بناء النسق الثقافيّ للأمة، سواءً في مجالات البحث وتطوير الأفكار، أو في مجالات التدريب والإعداد والتنمية، أو في مجالات الخدمات الأخرى التي يقدمها للمجتمع؟!